

Distr.  
GENERAL

A/RES/54/199  
20 January 2000

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون  
البند ٩٧ (ج) من جدول الأعمال

### قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/54/585/Add.3 و Corr.1)]

١٩٩/٥٤ - إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها  
البلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى أحكام قراراتها ٢١٤/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٢/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٦٩/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٨٣/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وإلى الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ودوائر المانحين<sup>(١)</sup>، وكذلك إلى الأجزاء ذات الصلة من خطة التنمية<sup>(٢)</sup>،

وإذ تدرك أن افتقار البلدان النامية غير الساحلية إلى منفذ بري إلى البحر، الذي يزيده تفاقمًا موقعها النائي وعزلتها عن الأسواق العالمية وجسامة تكاليف المرور العابر ومخاطره، يفرض قيودًا خطيرة على مجمل جهود التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لتلك البلدان،

وإذ تدرك أيضًا أن ستة عشر بلدًا من البلدان النامية غير الساحلية تصنفها الأمم المتحدة أيضًا ضمن أقل البلدان نموًا، وأن موقعها الجغرافي يشكل عقبة إضافية تعوق قدرتها العامة على مواجهة تحديات التنمية،

وإذ تدرك كذلك أن معظم بلدان المرور العابر هي ذاتها بلدان نامية تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة، من بينها الافتقار إلى الهياكل الأساسية الملائمة في قطاع النقل،

(١) TD/B/42(1)/11-TD/B/LDC/AC.1/7، المرفق الأول.

(٢) القرار ٢٤٠/٥١، المرفق.

وإذ تلاحظ أهمية مواصلة تعزيز تدابير الدعم الدولية القائمة بغية مواصلة التصدي لمشاكل البلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تشدد على أهمية زيادة تعزيز التعاون الفعلي الوثيق بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي، بما في ذلك من خلال الترتيبات التعاونية لوضع نظم فعالة للنقل العابر في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وإذ تلاحظ الدور الهام لأنشطة اللجان الإقليمية في هذا الخصوص،

وإذ ترحب بعقد الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩،

وإذ تعرب عن تقديرها للشركاء المانحين لمشاركتهم في الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين، ولمساهماتهم السخية التي يسرت مشاركة البلدان النامية غير الساحلية،

١ - ترحب بالذاكرة المقدمة من الأمين العام التي يحيل بها تقرير أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الإجراءات المحددة المتصلة بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية<sup>(٣)</sup>؛

٢ - ترحب أيضا بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها من أجل العمل في المستقبل، التي اعتمدها الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية<sup>(٤)</sup>؛

٣ - تعيد تأكيد حق البلدان غير الساحلية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، في الوصول إلى البحر ومنه، وحقها في حرية المرور عبر أقاليم دول المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا للقانون الدولي؛

٤ - تعيد أيضا تأكيد أن بلدان المرور العابر يحق لها، في ممارسة سيادتها الكاملة على أقاليمها، أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم الإخلال بمصالحها المشروعة بأي شكل من الأشكال نتيجة للحقوق والتسهيلات الممنوحة للبلدان غير الساحلية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية؛

٥ - تطلب إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها، أن تنفذ تدابير رامية إلى زيادة تعزيز جهودها التعاونية والتعاضدية في معالجة مشاكل النقل العابر، بما في ذلك التعاون الثنائي وحسب الاقتضاء التعاون دون الإقليمي، عن طريق أمور منها تحسين مرافق الهياكل الأساسية

(٣) A/54/529.

(٤) المرجع نفسه، الفرع الثاني.

والجوانب غير المادية لنظم النقل العابر، وتعزيز الاتفاقات القائمة على الصعيدين الثنائي ودون الإقليمي لتنظيم عمليات النقل العابر وإبرام اتفاقات من هذا القبيل حيثما كان ذلك مناسباً، وإقامة مشاريع مشتركة في مجال النقل العابر، وتعزيز المؤسسات والموارد البشرية العاملة في مجال النقل العابر، وتلاحظ في هذا الصدد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يؤدي أيضاً دوراً هاماً في هذا الميدان؛

٦ - تناشد مرة أخرى جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية أن تقوم، على سبيل الاستعجال والأولوية، بتنفيذ الإجراءات المحددة المتصلة بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، التي تمت الموافقة عليها في القرارات والإعلانات التي اعتمدها الجمعية العامة، وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة ذات الصلة بالبلدان النامية غير الساحلية، والإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ودوائر المانحين<sup>(١)</sup>، وأن تراعي مراعاة تامة التوصيات والاستنتاجات المتفق عليها للاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية؛

٧ - ترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع البلدان والمؤسسات المانحة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية والمؤسسات دون الإقليمية ذات الصلة، لتنظيم أفرقة استشارية خاصة، حسب الاقتضاء، ومتى طلبت ذلك البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية المعنية، لتحديد مجالات العمل ذات الأولوية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي ولوضع برامج عمل؛

٨ - تدعو البلدان المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية المناسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في شكل منح أو قروض تساهلية لبناء وصيانة وتحسين مرافقها المخصصة للنقل والتخزين وغيرها من المرافق ذات الصلة بالمرور العابر، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وتحسين الاتصالات، وتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية، وإلى النظر أيضاً، في هذا الصدد، في جملة أمور منها تحسين التوافر والاستخدام الأمثل لمختلف وسائط النقل وفعالية النقل المتعدد الوسائط على طول ممرات النقل؛

٩ - تشدد على أن المساعدة المقدمة لتحسين مرافق وخدمات النقل العابر ينبغي أن تدمج في الاستراتيجيات الإنمائية الاقتصادية الشاملة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وأنه ينبغي، بالتالي، عند تقديم المساعدات من المانحين، أن تؤخذ في الاعتبار حاجة البلدان النامية غير الساحلية إلى إعادة تشكيل اقتصاداتها في الأجل الطويل؛

١٠ - تلاحظ الدور الهام الذي ما انك يؤديه تبسيط ومواءمة وتوحيد إجراءات النقل ووثائقه، فضلاً عن تطبيق تكنولوجيا المعلومات، في تعزيز فعالية نظم المرور العابر، وتدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يواصل، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في هذه الميادين، وفقاً لولاية كل منها؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعقد في عام ٢٠٠١، في حدود المستوى الإجمالي للموارد لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ اجتماعاً آخر للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، بما في ذلك المنظمات واللجان الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، لاستعراض التقدم المحرز في تطوير نظم المرور العابر، بما في ذلك الجوانب القطاعية وتكاليف النقل العابر، بغية استكشاف إمكانيات وضع التدابير العملية اللازمة؛

١٢ - تطلب إلى الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية أن ينظر في ما اقترح في الاجتماع الرابع في عقد اجتماع وزاري في عام ٢٠٠٣ بشأن قضايا النقل العابر للتأكيد تأكيداً ملائماً على مشاكل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يسعى إلى الحصول على تبرعات لكفالة مشاركة ممثلي البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في الاجتماع المشار إليه في الفقرة ١١ أعلاه؛

١٤ - تلاحظ مع التقدير إسهام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في وضع سياسات وتدابير دولية لمعالجة المشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك من خلال برامج التعاون التقني، وتحث المؤتمر، في جملة أمور، على أن يبقي قيد الاستعراض المستمر تطور مرافق الهياكل الأساسية للنقل العابر ومؤسساته وخدماته، وأن يرصد تنفيذ التدابير المتفق عليها، بعدة طرق منها إعداد دراسة حالة إفرادية، إذا اقتضى الأمر ذلك، وأن يعزز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وأن يعمل على تحقيق توافق في الآراء بشأن الترتيبات التعاونية وعلى تعبئة تدابير الدعم الدولي، وأن يتعاون في جميع المبادرات ذات الصلة، بما فيها مبادرات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وأن يعمل كمركز تنسيق للقضايا الشاملة لعدة مناطق إقليمية التي تهم البلدان النامية غير الساحلية؛

١٥ - تدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن يقوم، بالتشاور مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، باتخاذ تدابير مناسبة، من أجل التنفيذ الفعال للأنشطة المطلوبة في هذا القرار، وتزويد مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية التابع للمؤتمر وفقاً للقرار ١٨٣/٥٢، بالموارد الكافية لتمكينه من التنفيذ الفعال لولاياته المتمثلة في مواصلة تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم هو والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بإعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار، وأن يقدماه إلى مجلس التجارة والتنمية وإلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

الجلسة العامة ٨٧

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩